

فتح المغيـث شرح ألفية الحديث

والحق أنهما لم يلتزما حصر الصحيح فيما أودعا كتابيهما ولكن قل ما أي الذي عند الحافظ أبي عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني النيسابوري ابن الأزم شيخ الحاكم وهو بمعجمه ثم مهمله وميم مدغمه في ميم منه أبي من الصحيح قد فاتهما ورد من ابن اصلاح بقول ولقائل أن يقول ليس ذلك بالقليل فإنه يصفو من مستدرك الحاكم عليهما صحيح كثير . لكن قال الشيخ محيي الدين أبو زكريا يحيى النووي البر لما اجتمع فيه من الزهد والورع وأصناف البر ما فات بحيث قال بعضهم أنه كان سالكا منهاج الصحابة لا تعلم من عصرة من سلكه غيرة في كتابه الإرشاد بعد قوله والصحيح قول غير ابن الأزم أنه فاتهما كثير ويدل عليه المشاهدة .

قلت والصواب قول من قال لم يفت الكتب الخمسة أصول الإسلام وهي الصحيحان والسنن الثابتة إلا النذر يعني القليل وكأنما أراد بالقائل الحافظ أبا أحمد بن الفرضي فإنه وصف مصنف أبي علي بن السكن مع اشتماله على ما عدا الترمذي منها بأنه لم يبق عليه إلا القليل . وفيه أي وفي تصويب النووي C أيضا ما فيه كتابة ضعفه لقول الجعفي مولاهم البخاري حسبما حكاه ابن الصلاح كالمستظهر بظاهره للرد على ابن الأزم أحفظ منه أي من الصحيح عشر ألف ألف حديث أي مائة ألف كما هي عبارته وبقيه كلامه ومئة ألف حديث غير صحيح والخمسة فضلا عن الصحيحين دون ذلك بكثير وقد يجاب عنهما معا بأن يقال مما أشار إليه ابن الصلاح عله أي على البخاري وهي لغة في لعل ومنه (لا تهن الفقير علك أن ... تركع يوما والدهر قد دفعه) .

أراد بلوغ العدد المذكور بالتكرار لها وموقوف يعني بعد المكرر والموقوف وكذا آثار الصحابة والتابعين وغيرهم وفتاويهم مما كان السلف